

بيان صحفي

موجز لأبرز مضامين تقرير وكالة ستاندرد آند بورز بشأن التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت

أكدت وكالة التصنيف الائتماني العالمية "ستاندرد آند بورز" (Standard & Poor's) على التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت طويل الأجل عند مستوى (AA-)، وقصير الأجل عند مستوى (A-1+) مع الإبقاء على النظرة المستقبلية "مستقرة"، حيث أوضحت الوكالة في تقريرها الصادر بتاريخ 18 مارس 2026 أن الأصول المالية الكبيرة لدولة الكويت تمثل مصدات فعّالة أمام تداعيات النزاع الإقليمي. وفي الوقت الحالي، تتوقع الوكالة انحسار التهديدات التي تواجه البنية التحتية الرئيسية، بما في ذلك المنشآت النفطية. وتعكس النظرة المستقبلية "المستقرة" تقدير الوكالة بأن الاحتياطات المالية الكبيرة من شأنها أن تتيح حيز مالي وخارجي بمستويات كافية للتخفيف من الآثار السلبية للتطورات الجيوسياسية، بما في ذلك الاضطرابات المؤقتة في إنتاج النفط وصادراته.

فعلى صعيد النمو الاقتصادي، أشارت الوكالة إلى تخفيض الإنتاج النفطي إلى أكثر من النصف منذ بدء النزاع، كما أعلنت حالة القوة القاهرة لمشتريها المتضررين بسبب إغلاق المضيق. ونتيجةً لتعطل إنتاج النفط وصادراته، تتوقع الوكالة أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليبلغ أقل بقليل من 1% في عام 2026، مقارنة بنحو 2% في عام 2025.

وعلى جانب الموازنة العامة، تتوقع الوكالة أن يبلغ عجز الموازنة نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2026 (العام المالي المنتهي في 31 مارس 2027) مقارنةً بنسبة 8% المقدرة في العام المالي 2025 (العام المالي المنتهي في 31 مارس 2026)، وذلك نظرًا لاضطراب إنتاج النفط خلال فترة النزاع الإقليمي واستمرار ارتفاع مستويات الإنفاق.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، أشارت الوكالة إلى توقعاتها بعدم وجود احتمالية لظهور التزامات طارئة على الحكومة قد تنشأ عن القطاع المصرفي الكويتي. وقد أشار التقرير إلى ارتفاع إجمالي محفظة قروض القطاع المصرفي بنحو 8.5% في عام 2025، وذلك كنتيجة للإصلاحات الأخيرة وتوسع نشاط البنوك مما أدى إلى تحفيز الإقراض. وأشارت الوكالة إلى محافظة جودة الأصول في القطاع المصرفي على قوتها النسبية منذ عام 2022، حيث بلغت القروض غير المنتظمة لدى أكبر ثمانية بنوك كويتية نحو 1.5% بنهاية عام 2025. كما أشارت إلى أن البنوك المحلية لا تزال تتمتع بمركز قوي من حيث صافي الأصول الخارجية، كما أنها في وضع جيد يُمكنها من مواجهة مخاطر تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج في حال تصاعد التوترات الجيوسياسية.

2026/3/18